الصراع حول خليج العقبة

لماذا بدأ ؟ وإلى أين ينتهي ؟

ناهيد أبوزهرة
يسرى الحكم



الناشر
دار الشرق الأوسط للطباعة والنشر
٤ ميدان عرابي - تليفون ٣٢٨٧١ إسكندرية



الصراع حول خليج العقبة

لماذا بدأ ؟ وإلى أين ينتهي ؟

ناهد أبو زهرة

رئيس المحكمة

دار الشرق الأوسط للطباعة والنشر

4 ميدان عرابي بالإسكندرية تليفون ٣٢٨٧١

الصراع حول خليج العقبة

عود على بدء

« إن رفع الحصار المفروض على اسرائيل سيكون بمثابة تصفية لقضية فلسطين لأن الحصار هو السلاح الفعال الذى سيرغم اسرائيل على الرضوخ لقرارات الأمم المتحدة وسيحول دون فتح باب الهجرة لمليونين من اليهود تستعد اسرائيل لاستقبالهم » .

« إن العرب فى هذه المعركة يواجهون أطماع أمريكا وصنيعتها اسرائيل بعد أن صفوا حسابهم أو كادوا مع انجلترا وفرنسا وكما كان الصراع ضد تدويل (قناة السويس) فاتحة الانتصارات وطنية ضخمة فان الكفاح ضد تدويل (خليج العقبة) قد يكون فيه القضاء على الاستعمار الأمريكى فى الشرق الأوسط » .

(جريدة المساء فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٧)

« إن الحشود الاسرائيلية على حدود سوريا بعد رفع الحظر على تصدير الأسلحة الامريكية إلى اسرائيل تنذر بأن جولة ثانية لابد أن تقع سيكون ميدانها الأساسى (خليج العقبة) وحول هذا الخليج يجب أن تتكاتف الشعوب العربية لوقف زحف الاستعمار الأمريكى والتوسع الصهيونى وبتأييد قوى السلام والتحرر فى العالم لن تجرؤ أمريكا على التدخل المسلح السافر إلى جانب اسرائيل ، وان يصعب على العرب تقليم أظافر اسرائيل ووقفها عند حدها » .

(جريدة المساء فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٧)

كان هذا ختام بحث نشرته لى جريدة المساء بعنوان (الصراع حول خليج العقبة) .

وبعد عشر سنوات تحقق ما توقعته وصدق ما تنبأت به . وإذا كان النصر قد تراخى إلى حين فالمعركة بيننا وبين اسرائيل والقوى الاستعمارية المظاهرة لها لاتزال فى أوجها . وانتهاء الجولة الأولى منها بانتصار سريع لاسرائيل لا يمنع من التأهب للجولة الثانية والحاسمة فى هذه المعركة المصيرية.

والآن وبعد مرور عام على النكسة ونحن نحشد قوانا لتطهير الأرض العربية من العدو الاسرائيلى . قد يتساءل البعض هل كان حصار العقبة ضروريا ؟

وهل حقنا على مياه الخليج باعتبارها مياها إقليمية لاتحوطه الشكوك ؟

وعندما يسكت المدفع إلى حين، تستمر الحرب بوسائل أخرى ويأخذ الصراع أشكالا جديدة. وهذا ما يدعونا إلى إعادة النظر فى قضية خليج العقبة من جميع جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية .

وهو ما يتناوله هذا البحث كمساهمة متواضعة فى التعبئة الشعبية والتوعية السياسية أرجو أن يحقق ما قصد منه .

ناهيد ابو زهرة

تمهيـــد

كان العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ فرصة استغلتها أمريكا أخبث استغلال لتبدو أمام العرب فى مظهر الصديق وما كاد العدوان ينحسر ويختفى فى أعقابه كل ما كان لانجلترا وفرنسا من نفوذ وهيبـة فى الشرق الأوسط حتى أعلن أيزنهـاور مبدأه المشئوم فكشف به عن وجه أمريكا الحقيقى ... أمريكا الاستعمارية عدوة العرب الأولى وظهر بجـلاء أن سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط تمليها مصالح احتكارات البترول الأمريكية وسياسة الإعداد لحرب عالمية جديدة سياسه مراكز القوة وكان لابد لحماية هـــذه المصالح . واتنفيذ هذه السياسة من فرض سيطرة أمريكا على الفراغ المزعوم الذى خلفته انجلترا وفرنسا وكان التآمر على عروبة خليج العقبة ومحاولة تدويل هـــذا الخليج أحد أركان سياسة أمريكا بعد فشل العدوان الثلاثى فى تدويل قناة السويس فمنذ عشر سنوات أعلن دالاس وزير خارجية أمريكا فى ذلك الحين (أن خليج العقبة مياه دولية وأن من حق اسرائيل وجميع الدول الأخرى وفى مقدمتها أمريكا طبعا أن تستخدم حق المرور البرىء فيهـا وأضاف بغير حياء «أنه صرح لشركات الملاحة الأمريكية باستخدام مياه الخليج» وكأنه يتصرف فى ماله الخاص وكأن الحرب بيننـا وبين اسرائيل يمكن أن تنتهى بكلمة يلقيها دالاس فى مؤتمر صحفى وقد اقترنت هـذه التصريحات فى ذلك الوقت برفع الحظر على تصدير الأسلحة الأمريكية إلى اسرائيل وبتحركات مريبة للأسطول السادس فى البحر الأبيض ولمـا تقاربت وجهـات النظر المصرية والسعودية فى ذلك الحين واتخذت الدولتان موقفا موحدا من قضية

خليج العقبة عاود دالاس نفاقه السياسى فزعم أن اختلاف أمريكا مع مصر والسعودية والأردن حول الملاحة فى خليج العقبة لايؤثر على صداقة أمريكا بالدول الثلاث بل ذهب إلى القول (ان أمريكا قد تغير موقفها من هـذه المسألة فى المستقبل) .

ومرت عشر سنوات منذ أدلى دالاس بهذه التصريحات الرسميـة ومات دالاس وذهب ايزنهاور الجمهورى وخلفه جونسون الديمقراطى فهل تغيرت سياسة أمريكا ؟

إن أمريكا تتزعم اليوم حملة مسعورة ضد عروبة الخليج معلنة تمسكها بحرية الملاحة فى هذا الخليج منكرة على مصر حقها فى إغلاق الخليج العربى فى وجه ربيبتها اسرائيل . فما هى الحقـائق وراء موقف اسرائيل وأمريكا من الملاحة فى خليج العقبة .

إن مصلحة اسرائيل فى المرور من خليج العقبـة ظاهرة أما أمريكا فان دورها فى هذه المسألة يحتـاج إلى بيـان فأمريكا تستهدف من وراء تدويل خليج العقبة أغراضا اقتصادية وعسكرية وثيقة الصلة بمشروعاتها للسيطرة على الشرق الأوسط وليس من السهل على الاستراتيجية الأمريكية أن تتخلى عن هذه الأغراض .

السياسة البترولية

كانت أوربا الغربية تستورد من البترول العربى ٢٫٩ مليون برميل يوميا فى سنة ١٩٥٨ فصارت تستورد ٥٫٦ مليون برميل يوميا فى سنة ١٩٦٦ وهو ما يعـادل ٨٠ ٪ من استهلاكهـا . وشركات البترول ـ وهى تستنزف موارد الشرق الأوسط البتروليـة لسد حاجـة غرب أوربا المتزايدة ـ تعمل إلى جانب الناقلات الضخمة على إنشاء شبكة واسعة من خطوط أنابيب ضخمـة قادرة

على نقل مليون برميل يوميا أى حوالى ٥٠ مليون طن سنويا تصل العراق وإيران والكويت والسعودية بالبحر الأبيض تبلغ تكاليفها ٨٠٠ مليون دولار هذه الشركات كانت تأمل أن يتم تنفيذ هذا المشروع حوالى سنة ١٩٦٠ ومن بين هذه الخطوط خط أنابيب سعة ٣٢ بوصة يمتد من ايلات إلى حيفا يمكن أن ينقل ٢٠ مليون طن سنويا يتكلف ٧٠ مليون دولار. وقد تجدد التفكير فى هـذا المشروع بعد أزمة قنـاة السويس لتأمين احتكارات البترول ضد الحركات الوطنية التى تجتاح الشرق العربى وحتى لا تتكرر فاجعة قطع الأنابيب كما حدث فى سوريا الشقيقة إبان العدوان على مصر وجاء فى نشرة لوزارة الخارجية الاسرائيلية عن هذا المشروع ما يلى (ان خط الأنابيب عبر اسرائيل سيسد حاجة ٣٠ ناقلة بترول حمولة ٤٥ ألف طن أو عشرين ناقلة بترول حمولة ٦٠ ألف طن وذلك بسبب قصر المسافة كما أنه يمكن ان يفى بحاجة الناقلات التى تتخـذ طريق رأس الرجاء الصالح ويؤدى ذلك إلى توفـير رأس مال مستثمر تتراوح بين ٢٧٠ و ٣٨٠ مليونا من الدولارات . واستخـدام خط الأنابيب سوف يوفر من جهة أخرى أكثر من خمسين مليونا من الدولارات سنويا فى مصاريف النقل إلى أوربا الغربية وبدلا من الاعتماد فقط على قنـاة السويس سوف يكون فى امكان أوربا والعالم بأسره «كذا» الإفادة من ثروات الشرق الأوسط البترولية عن طريقين مختلفين . وإذا كان خط أنابيب ايلات ـ حيفـا قاصراً حتى الآن على تزويد اسرائيل بحوالى ٩٠ ٪ من احتياجاتهـا البترولية فيمكن وقت الحاجـة زيادة طاقة ضخـة للوفاء بأغراض تصـدير البترول إلى أوربا الغربية .

وإلى جانب خط أنابيب ايلات ـ حيفـا مدت اسرائيل خطا آخر من الأنابيب سعة ثمانى بوصات من ايلات إلى بئر سبع لمد اسرائيل بحوالى ٧٥٠

ألف طن فى السنة وهذه الكمية تعادل الآن ثلث استهلاك اسرائيل السنوى . وتكلف هذا الخط حوالى ١١ مليون جنيه اسرائيلى وهى تعمل الآن على مد خط ثالث من إيلات إلى أسدود وبغير تدويل الخليج العربى لن تستطيع ناقلات البترول الوصول إلى ايلات وبالتالى لن تتحقق احـــلام اسرائيل واحتكارات البترول الأمريكية .

الأهداف العسكرية

ولتدويل الخليج وجه آخر يتمثـل فى الجانب العسكرى الوثيق الصـلة بتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط . إذ تهـدف أمريكا إلى تحويل ميناء العقبة إلى قاعدة بحرية أمريكية يمكن منها التحكم فى الملاحة فى البحر الأحمر وهو الطريق الرئيسى لنقـل بترول الشرق الأوسط إلى غرب أوربا والذى تقع على شواطئه وبالقرب منه أهم منابعه وأمريكا تريد بذلك أن تسد نقصا ظاهراً فى استراتيجيتها فى منطقة الشرق الأوسط إذ ليس فيها على طول شواطىء البحر الأحمر أى قاعدة بحرية أو جوية وقد تركت تصفيـة قاعدة القنال فراغا لا بد من شغله تمشيا مع منطق مشروع ايزنهاور سىء السمعة

والعقبة هى أصلح موقع لهذا الغرض إذ تقع على رأس الخليـج وتلتقى عندها حدود مصر والسعودية والأردن واسرائيل وهى قريبـــة من البحر الأبيض إذ لا تزيد المسافة بينها وبين غزة عن ١٤٠ ميلا ولذلك اكتسبت أهمية خاصة كمفتـاح لطريق قصير موصل بين البحرين الأحمر والأبيـض وستعمل أمريكا على تأجيرها لقاء ملايين قليلة أو كثيرة من دولاراتها الخبيثة . وليس من قبيل المصادفة أن تبدأ الحكومة الأردنية فى تنفيذ مشروع ميناء العقبة الكبير بأموال المعونة الأمريكية فى نفس الوقت الذى يبدأ فيه توسيع ميناء إيلات بقرض فرنسى أمريكى فى أعقـاب العدوان الثلاثى على

مصر مقترنا بسعى أمريكا الحثيث إلى تدويل الخليج العربى معتمدة فى ذلك الوقت على وجود قوات الطوارىء الدوليـة فى شرم الشيخ كأثر من آثار العدوان لم تجد مصر محيصا عنه فى ذلك الحين .

الجوانب الاقتصادية

وللمسألة وجه آخر بالنسبة لاسرائيل ولأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستخدمة فى صناعاتها فمن المعروف أن الاقتصاد الاسرائيلى مثل حى لما يمكن أن يؤدى إليه الارتبـــاط برأس المـال الأجنبى والاعتماد على القروض والاستثمارات الأجنبية . فقد جعل ذلك الارتباط من اسرائيل ألعوبة فى يد الاستعمار الثلاثى ولم يفلح فى نفس الوقت فى إيجاد حل لأزمتهـا الاقتصادية ولعل الذين يتحمسون لرأس المال الأجنبى والقروض والمعونات الأمريكية يتعظون بمصير اسرائيل .

إن ميزان المدفوعات الاسرائيلى يعانى عجزاً خطيراً بلغ فى المدة من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٠ مليون دولار أى حوالى ٢٦٠ مليون دولار سنويا وبلـغ العجز فى ميزانها التجارى فى سنة ١٩٦٦ حوالى ١٩٧ مليون جنيه .

وتدل تقارير الأمم المتحدة عن الشرق الأوسط على أن هذا العجز يتزايد سنة عن أخرى خصوصا بعد أن تضبت التعويضات الألمانية أو تكاد كما أن الهبات والمعونات التى كانت تقـدم إليها بدأت تتضاءل وأصبح من العسير عليها أن تعتمد على موارد خارجية خصوصا وهى تريد أن تهىء الظروف لاستيعاب مليونى مهاجر جـــديد لذلك لجأت إلى سياسة التقشف بالحد من الاستهلاك والإقلال من استيراد السلع الاستهلاكية وعمدت فى نفس الوقت

إلى التوسع فى الصادرات بأقل تكاليف ممكنة وأغلب تجارة اسرائيل كانت قاصرة على أمريكا وأوربا وخصوصا بريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا ولم تزد الصادرات إلى بقية دول العالم على ١٩ ٪ من مجموع صادراتها حتى سنة ١٩٥٦ وكان استمرار هذا الوضع يعنى إفلاس اسرائيل فقد بنى منشئو هذه الدولة المصطنعة تقديراتهم على أساس أن الدول العربيه هى الأسواق الطبيعية لصادرات اسرائيل ولم يدخل فى حسابهم أن تبقى هذه الأسواق مغلقة إلى الآن وإلى أجل غير مسمى لذلك كله لابد أن تتجه الصادرات إلى أسواق جنوب شرقى آسيا وجنوب افريقيا وإلا اختنق الاقتصاد الاسرائيلي . وقنـاة السويس هى أقصر الطرق التى تصل موانى اسرائيل على البحر الأبيض بهذه الأسواق وحول هذه الموانىء أغلب صناعات اسرائيل وأهمها خصوصا تلك التى تساهم فيها رؤوس الأموال الأجنبية والتى بلغت فى عام ١٩٥٤ تسعين مليون دولار وتضاعفت بعد العدوان الثلاثى إذ بلغت حصة أمريكا فى الاستثمارات الأجنبية هناك أكثر من الثلث ويخص بريطانيا ١١ ٪ وفرنسا ٥ ٪ وسويسرا ٦ ٪ وهولندا وبلجيكا ٦ ٪ ونظراً لأن السلع المصنوعة تكون حوالى ٥٤ ٪ من صادرات اسرائيل فقد سعت الدول الغربية منذ فرضت وجود اسرائيل على العرب إلى مساعدة صنيعتها على شق طريقها عبر قناة السويس حتى توفر على صناعاتها الزيادة المنتظرة فى تكاليف النقل حول رأس الرجاء الصالح والتى تقدر بحوالى ١٥٠ مليون دولار سنويا طبقا لاحصائية نشرتها مجـــلة تايمز الامريكية أى ما يزيد على نصف العجز السنوى فى ميزان المدفوعات الاسرائيلي وإذا أدخلنا فى تقديرنا أن نفقة الانتاج الصناعى الاسرائيلى مرتفعة جداً بالنسبة لمثيلها فى الدول الاخرى التى تسيطر على الاسواق التى تسعى لغزوها أدركنا إلى أى حد تعتبر الملاحة عبر قناة السويس ضرورية وملحة بالنسبة

لاسرائيل ولكن محاولاتها فى هذا الصدد تحطمت أمام اصرار مصر على منعها من المرور فى قناة السويس لذلك . . كان لا بد لاسرائيل ولحماة اسرائيل من البحث من طريق آخر . .

النقب المغتصبة

فى نهاية حرب سنة ٩٤٨ وبمساعدة جلوب والأمم المتحدة تمكنت اسرائيل من اغتصاب صحراء النقب وهى تعمل الآن على استغلال خيراتها .

هنالك ثلاث شركات تنقب عن البترول وأخرى تبحث عن النحاس والرصاص والمنجنيز وتعمل اسرائيل الآن على استخراج الفوسفات والبوتاس وهى تتطلع إلى الوقت الذى تستطيع فيه ان تصدر النحاس والمنجنيز والكبريت وغيرها من المعادن المستخرجة من الصحراء العربية المغتصبة .

وإيلات الواقعة على الخليج العربى والتى كانت تسمى أمراشراش هى ميناء صحراء النقب ومنها تحلم اسرائيل أن تجد صناعاتها الناشئة طريقها إلى أسواق جنوب شرق آسيا وجنوب أفريقيا عبر الخليج العربى والبحر الأحمر وبغير حاجة إلى طريق البحر الأبيض وقناة السويس ولهذا عملت اسرائيل بواسطة القروض الامريكية والبريطانية والفرنسية على توسيع ميناء ايلات وتعميقها وربطها بصحراء النقب عبر الخط الحديدى الواصل بين حيفا وايلات وبذلك تتصل إيلات وخليج العقبة اتصالا مباشرا بساحل البحر الأبيض ويمكن لذلك الخط الحديدى الاستغناء عن قناة السويس إلى حد ما وقد استغرق مد الخط الحديدى واعداد ميناء إيلات لاستقبال السفن الكبيرة السنوات العشر

الماضية وقد ركزت اسرائيل على هذه المشرعات لانها قدرت أن شق طريقها عبر خليج العقبة سيكون ايسر من قناة السويس خصوصا بعد أن باشرت قوات الطوارىء الدولية فى شرم الشيخ الاشراف على مضيق تيران فقد جاء فى نشرة وزارة الخارجية الاسرائيلية سالفـــة الذكر « إن المسألة لاتتعلق باسرائيل وحدها فاذا ما حررت إيلات من الحصار غير الشرعى الذى يباشره المصريون « باشرافهم على مضيق تيران فيمكن أن تصبح تلك الميناء نقطة مركزية للتجارة الدولية » .

وهكذا ذهبت الاحلام باسرائيل بعيدا. وإذا كانت إيلات لم تصدر سوى ١٢٪ من صادرات اسرائيل ولم تستقبل سوى ٨٪ من وارداتها حتى الآن فلأن استغلال صحراء النقب إقتصاديا لايزال فى بدايته ومن الطبيعى أن يتردد رأس المال العربى قبل المخاطرة فى صحراء النقب طالما أن وضع اسرائل كله لايزال مزعزعا محفوفا بالمخاطر.

الوضع القانونى لخليج العقبة

من هذا العرض الموجز يظهر بجلاء أن تدويل خليج العقبة ليس مسألة ملاحة بريئة كما يحلو للمسئولين الامريكيين ان يصوروها منذ عهد نسىء الذكر دالاس حتى الآن ـ فوراء تدويل الخليج العربى مشروعات استعمارية عكسرية واقتصادية بعيدة المدى تهدد مستقبل العرب جميعا وتمكن لاسرائيل فى الأرض المغتصبة.

فما هو الوضع القانونى لخليج العقبة وما هو مدى شرعية الحصار الذى كانت تفرضه مصر على الملاحة فى هذا الخليج .

« إن امريكا مصممة على ان المياه الأقليمية لأى دولة لاتزيد على ثلاثة أميال ومضيق تيران الذى يبلغ عرضه أربعة أميال يعتبر على هـذا الأساس ممرا دوليا وليس جزءا من المياه الاقليمية المصرية ويجب لذلك أن تفتح للملاحة الدولية لتمارس جميع الدول بما فيها اسرائيل حق المرور البرىء فيـه وعلى الدول العربية إذا رأت غير ذلك أن ترفع الامر إلى محكمة العـدل الدولية » .

بهذه الجمل البليغة أعلن دالاس رأى أمريكا القانونى فى قضية خليج العقبة ورردده ايزنهاور فى رسائله إلى الملك سعود منذ عشر سنوات ثم قرنت ذلك بارسال بعض السفن الامريكية وناقلات البترول الامريكية عبر خليج العقبة إلى ميناء إيلات فى حماية الأسطول السادس هادفة إلى تدويل الخليج بالفعل ليصبح الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية عبثا لاطائل وراءه إذ لن يبقى للمحكمة ما تقضى فيه بعد أن تصبح الملاحة الدولية فى الخليج العـربى أمرا واقعا وقد شجع هذا الموقف الأمريكى اسرائيل على أن تعلن فى مارس ١٩٥٧ انها ستمارس حقها المزعوم فى الملاحة عبر خليج العقبة ومضايق تيران وأنها لاتجد ما يبرر التجاءها لمحكمة العدل الدولية لاستطلاع رأيها القانونى فى تلك المسألة وسندها فى هذه الدعوى ان جزءا من سواحلها يقع على خليج العقبة وفيه ميناء إيلات المفتوح للتجارة الدولية والأهم من هذا كله أن بعض سفنها نجحت فى عبور خليج العقبه فى حماية البوليس الدولى الرابط فى شرم الشيخ وأن مصر فى ذلك الوقت وفى أعقاب العدوان الثلاثى لم تكن فى وضع يمكنها من مواجهة اسرائيل وأمريكا معا وخيل لاسرائيل أن تدويل الخليج

العربى قد تم وأن الحصار البحرى المفروض عليها قد رفع فما الذى يدعوها إلى إثارة هذا النزاع من جانبها أمام محكمة العدل الدولية ؟

كانت هذه هى حجج أمريكا واسرائيل ولا تزال هى الحجج التى تتبجح بها بيانات جونسون وأذنابه الاسرائيليين فما هو مدى سلامة هذه الحجج فى القانون الدولى العام ؟

خليج تاريخى

ان الملاحة فى خليج العقبة ظلت عبر عصور التاريخ قاصرة على الدول العربية وكانت مياهه ولا تزال الطريق التقليدى لنقل الحجاج المسلمين إلى الأراضى المقدسة وهو فى نفس الوقت خليج حيوى بالنسبة للدول العربيـة التى تقع حول شواطئه إذ للملاحة فيه أثر حاسم على سلامتها وأمنها ولهذا أصبح خليج العقبة من الخلجان التاريخية الحيوية التى يعتبرها القانون الدولى من الخلجان الاقليمية بالنسبة للدول التى تقع على الخليج ضمن إقليمها بغض النظر عما إذا كانت ابعاده مطابقة للخلجان الاقليمية أى التى لا يزيد اتساع فتحتهـا عن أثنى عشر ميلا وذلك مراعاة للاعتبارات التاريخية والحيوية السالفة الذكر كما هو الحال بالنسبة لخليج نانكال فى فرنسا وكيتسيش فى بوتولاند وكان هذا هو وضع خليج العقبة لا نزاع فى عروبته حتى اغتصبت اسرائيل ميناء (أم رشراش) العربية بتخلى القوات الاردنية عنها سنة ١٩٤٩ دون مبرر وأطلقت عليها اسم إيلات وهى لا تشغل من ساحل الخليج سوى خمسة أميال وبهـذا الميناء أصبحت اسرائيل باستثناء مصر الدولة الوحيدة بين دول البحر الأبيض المتوسط التى لهـا سواحل على البحرين الأبيض والأحمر .

وضع إيلات القانونى

إن وجود ايلات فى قبضة اسرائيل كان نتيجة عمل من أعمال القرصنة يعتبر اغتصابا لحق من حقوق عرب فلسطين وقع على خلاف قرار الأمم المتحدة واتفاقات الهدنة فليس لها أن تستند إلى وجود ميناء لها على خليج العقبة لتبرير حقها المزعوم فى الملاحة عبر المياه العربية إذ الاغتصاب لا يرتب حقوقا وهذه بديهية من بديهيات القانون الدولى وليس لاسرائيل أن تزعم أنها تملكت صحراء النقب وميناءها بطريق الفتح أو بوضع اليد إثر الحرب بينها وبين العرب طالما أن الحرب لاتزال قائمة والكلمة الأخيرة فيهـا لم تكتب بعد. وذلك لو سلمنا جدلا بأن وضع اليد أو الفتح مازالا طريقين لاكتساب الملكية وهو .مايأباه ضمير العصر ويتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة باعتبار الفتح ووضع اليد وسيلتين من وسائل الاستعمار وجريمة فى حق الشعوب لايمكن أن تكون سبيلا مشروعة لاكتساب الحقوق الدولية وليس لها أيضا أن تستند إلى قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ لأنه لايعدو أن يكون توصية ليس لها صفة الإلزام ولم يعترف به العرب بل ان اسرائيل نفسها لم تلتزم به إذا استولت على أرض لاتدخل ضمن القسم المخصص لها فلا يحق لها الاستناد إلى قـرار لم تلتزم به .

المياه الاقليمية فى القانون الدولى

ماذا إذن عن قاعدة الثلاثة أميال التى يلوح بها الحكام الامريكان وأذنابهم منذ عهد دالاس وبن جوريون حتى الآن ؟

كانت المياه الاقليمية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تحدد بثلاثة أميال من البحار العامة الملاصقة للساحل على أساس أن هذا الجزء من البحار العامة هو الذى تستطيع الدولة أن تدافع عنه وباعتبار ان مرمى المدفع فى ذلك الحين لم يكن يتجاوز هذه المسافة ولما تطورت المدفعية والظروف الدولية لم يعد هذا التحديد منطقيا ولا مطابقا للواقع وهو ما استلزم إعادة النظر فيه فاقترح مجمع القانون الدولى فى ١٨٩٤ مد المياه الإقليمية إلى ستة أميال مع اعطاء كل دولة الرخصة فى أن تزيد هذه المسافة إلى أكثر من ثلاثة أميال على الا تتعدى الستة أميال .

وفى سنة ١٩٣٠ دعت عصبة الأمم إلى مؤتمر لتدوين بعض أحكام القانون الدولى لم يصل فيه المؤتمر إلى الاتفاق حول وجود قاعدة قانون دولى عام يحدد الثلاثة أميال كعرض للبحر الاقليمى ، كما أن العرف الدولى لم يقف عند قاعدة معينة إذ اتجهت كل دولة إلى تحديد مياهها الاقليمية بما يحفظ عليها أمنها ومصالحها الوطنية طبقا لظروفها الخاصة ، فالنرويج والسويد وفنلندا وأيسلندا تحدد مياهها الأقليمة بأربعة أميال وأورجواى خمسة أميال وأسبانيا وإيطاليا ويوغسلافيا واليونان وهاواى ستة أميال والمكسيك تسعة أميال أما الاتحاد السوفيتى فقد حدد مياهه الاقليمية باثنى عشر ميلا للمحافظة على مصايده وجارته فى ذلك سائر الدول الاستراكية وكذلك كولومبيا وجواتيملا ولم يتمسك بقاعدة الثلاثة أميال الكلاسكية سوى أمريكا وبريطانيا ودول الكومنولث البريطانى .

المياه الاقليمية المصرية

ليس فى القانون الدولى إذن قاعدة تلزم بتحديد المياه الاقليمية بثلاثة

أميال وقد ذهبت مصر فى بادىء الأمر فى تحديد مياهها الاقليمية مذهب دول البحر الابيض فجعلتها ستة أميال وذلك بالقانون رقم ٦ سنة ١٩٥١ ولم يقت انجلترا وأمريكا ان تحتجا رسميا على هذا القانون عقب صدوره مباشرة ثم أصدرت حكومة الثورة قانونا سنة ١٩٥٨ حدد مياهنا الاقليمية باثنى عشر ميلا تمشيا مع اتجاه الدول الاشتراكية وهو الاتجاه الغالب فى العالم الآن.

ولسنا فى حاجة إلى كثير من الجهد لنتبين أن الدول الاستعمارية هى التى تميل إلى الحد من عرض المياه الأقليمية لأن ذلك يفسح لها مجال السلب والنهب فى البحار العامة فى حالة الحرب ويمكنها فى حالة السلم من تفادى القيود التى تفرض على التجارة الساحلية وحق الصيد ويجنبها الخضوع للرقابة الجمركية والبوليسية لمنع التهريب وأهم من هذا كله أن تتفادى تطبيق حق الدولة صاحبة المياه الأقليمية فى منع ما من شأنه الاضرار بأمنها وسلامتها فى السلم والحرب على السواء .

ولم تتجن مصر إذن أو تشتط حين جددت مياهها الأقليمية بستة أميال ثم باثنى عشر ميلا واعتبرت مضيق تيران على هذا الأساس جزءاً من مياهها الاقليمية فاسرائيل نفسها التى تتصدى أمريكا للدفاع عن عدوانها حددت مياهها الاقليمية بستة أميال ولكن ما تقبله أمريكا من اسرائيل تأباه على مصر

الخلجان الاقليمية

إن خليج العقبة لاتزيد فتحته عن تسعة أميال أى أنه يقل بحوالى اثنى عشر ميلا على اتساع الخلجان التى يعدها القانون الدولى خلجانا دولية وخليج

العقبة على هذا الأساس يعتبر خليجا إقليميا وهو لايختلف من هذه الوجهة كما قال كريشنا منون بحق فى هيئة الأمم المتحدة ـ عن خليج هادسون فى كندا وخليج ديلادير فى أمريكا وخليج زايد رودى فى هولندا وهـذه جميعـا خلجان إقليمية بغير خلاف .

أما مضيق تيران المؤدى إلى مياه الخليج فلا يزيد عرضه عن أربعة أميال والجزء الصالح منه للملاحة وهو الموازى لساحل صحراء سيناء لايزيد عرضه عن ميل واحد فهو يدخل فى المياه الإقليمية المصرية على أى قاعدة احتسبنا عرض المياه الاقليمية ولكن أمريكا كما عهدناها تريد أن تفرض على القانون الدولى مشيئتها الباغية .

وقواعد القانون الدولى المسلم بها تجيز للدولة أن تغلق خليجها الاقليمى فى وجه السفن الأجنبية وهى لا تلزم إلا بالتبعية لالتزامها بفتح بعض موانيـها للتجارة الدولية ، وهذا الالتزام لا وجود له بالنسبة لخليج العقبة إذ ليس لمصر فيها ميناء مفتوح للتجارة الدولية كما أنه لاخلاف بين فقهاء القانون الدولى على أن حقوق السيادة للدولة على مياههـا الاقليمية بصفة عامة تجيز لهـا منع مرور السفن الأجنبية إذا كان فى مرورها مايهدد سلامتها أو مصالحها الحيوية ولها فى سبيل ذلك أن تستخدم القوة إذ لايجوز أن يصطدم حق المرور البرىء بحق الدولة الطبيعى فى الدفاع عن نفسها إذ القـاعدة أن حق المرور البرىء يزول إذا كان سلوك السفن يخل بالسيادة الوطنية. ومعاهدة ١٨٨٨ التى نظمت الملاحة فى قناة السويس وهى معاهدة دولية نصت فى الفقرة الثالثة من المادة التاسعة على تطبيق صريح لهذه القاعدة إذ تنص على أن مبدأ حرية الملاحة فى قناة السويس لايتعارض إطلاقا مع التدابير الواجب اتخاذها للدفاع عن الاقليم

الواقع على الجانب الشرقى من البحر الأحمر ويدخل فيه خليج العقبة ولاجدال فى أن مرور أى سفينة إلى اسرائيل ولو كانت تحمل قمحا أو حتى كتبا دينية وهما مثلان أنقلهما عن فقه القانون الدولى فيه تهديد لأمن الدول العربية الواقعة على جانبى الخليج العربى ما دامت الحرب لا تزال قائمـة بينها و بين اسرائيل وهذه مسألة أخرى يجب أن نتناولها بشىء من التفصيل .

حاله الحرب

لقد كانت أمريكا فى مزاعمها الجوفاء تتجاهل قيام حرب مع اسرائيل بدعوى أن اتفاقية الهدنة المعقودة فى سنة ١٩٤٩ تعتبر صلحا مؤقتا فى حين أن الهدنة ليست إلا اتفاقا على وقف أعمال القتال فى فترة مؤقتة تطول أو تقصر ولكنها لا يمكن أن تكون صلحا بأى حال من الاحوال وهذه بديهية أخرى من بديهيات القانون الدولى وما أكثر البديهيات التى تتجاهلها أمريكا من أجل اسرائيل .

لقد مضى على انعقاد الهدنة أكثر من سبع سنوات حين وقـع العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ ولم تكن هذه هى المرة الاولى التى نقضت فيهـا اسرائيل هذه الهدنة ولكنها باشتراكها فى العـدوان الثلاثى قد أنهت العمـل بهذه الاتفاقية وأمريكا تحاول أن تنتزع من مصر وبقية الدول العربية إقرارا بانتهاء حالة الحرب بينها و بين اسرائيل حتى لا تستخدم حقوق الدولة المحاربة ضدها ومنها حق فرض الحصار البحرى على موانى اسرائيل وهـذا سند قانونى آخر لحق مصر فى غلق خليج العقبـة فى وجه اسرائيل نحن إذن — لا نستند فى موقفنا فقط الى إقليمية خليج العقبة ومضيق تيران بل أيضا الى قيام

حالة الحرب بين مصر وبين اسرائيل وهو ما يعطى لمصر حق فرض الحصار البحرى على ميناء ايلات المغتصب وبناء على هذا الحصار الذى توفرت فيه شروط شرعيته يكون لمصر أن تمنع المرور فى خليج العقبة ليس على سفن اسرائيل فحسب بل وعلى كل سفينة أجنبية تحاول الوصول الى الميناء المحاصر إذ يعتبر خرق هذا الحصار من جانب أى سفينة محايدة جريمة دولية تجيز للدولة التى أعلنت الحصار أن تستوقفها وتجرى تفتيشها وتمنعها من المرور ولها أن تستصدر حكما من محكمة الغنائم بمصادرتها بما تحمل من بضائع. وحق الحصار البحرى قد مارسته مصر ضد اسرائيل منذ قيامها ولكن اسرائيل ظنت أن الحصار المصرى قد رفع بحملة سيناء الفاشلة ومرابطة القوات الدولية فى شرم الشيخ التى تشرف على مضيق تيران ولكن زحف القوات المصرية إلى سيناء وشرم الشيخ قبل العدوان وانهاء وجود قوات الطوارىء الدولية قد بدد هذه الأوهام .

والشرط الاساسى فى شرعية الحصار البحرى هو استخدام القوة الكافية لتنفيذه بحيث يصبح وافيا بالغرض المقصود منه وهذا هو الخطر الحقيقى الذى افزع أمريكا واسرائيل لزحف قواتنا المسلحة إلى سيناء وغزه ومرابطتها فى شرم الشيخ وهدد بالفشل مشروعاتهما الاستعمارية فى خليج العقبة وكان فيه الرد الحاسم على المظاهرات البحرية التى كانت تقوم بها اسرائيل مستندة إلى الاسطول السادس وقوات الطوارىء الدولية ودفع بها آخر الأمر إلى شن عدوانها السافر على البلاد العربية واحتلال سيناء وشرم الشيخ غصبا وعدوانا .

هذا هو الوضع القانونى للمشكلة وهو وضع لن تجدى فيه مكابرة أمريكا ولا تبجح اسرائيل وإذا كانت اسرائيل لم تجد بعد مبررا للجوء إلى محكمة

العدل الدولية فنحن أيضا لن نلجأ إلى هذه المحكمة كما يشاء هوى أمريكا لاننا نعرف كيف ندافع عن مياهنا الاقليمية وتسترد حقوقنا عليها لأن ما يؤخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة كما قال رئيس جمال عبد الناصر فى خطابه أمام مجلس الأمة .

لقد حاولت اسرائيل وأمريكا خلق أمر واقع فى خليج العقبة بفرض مرور سفنها تحت حماية البوارج الأمريكية ولكن هذه الأمر الواقع زال وزالت آثاره بعودة القوات المصرية إلى مواقعها التى تمارس منها جمهوريتنا حقوق سيادتها على مياهنا الاقليمية وليس هذا من جانبنا محاولة لخلق أمر واقع كما زعم الشيخ الأمريكى وين موريس بل هو بالتعبير القانونى الدارج « إعادة الشيء لأصله » ورد الامور إلى أوضاعها الطبيعية والشرعية وعدوان اسرائيل لن ينشيء لها حتما لم يكن لها لأن العدوان لايرتب حقوقا وهوما تقضى به قواعد القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة .

« موقف الدول الكبرى »

إن احتمالات نجاح الحل السلمى تتوقف إلى حد كبير على موقف الدول الأربع الكبرى من النزاع وبنظرة سريعة نجد أن دولتين منها لم يتغير موقفها منذ بدء النزاع حتى الآن هما أمريكا والاتحاد السوفيتى والأولى تذهب موقف التأييد الكامل لوجهة النظر الاسرائيلية من المفاوضات المباشرة بين العرب والاسرائيل والصلح والاعتراف باسرائيل وحرية الملاحة فى الممرات المائية دون قيد أو شرط إلى آخر ما جاء فى المشروع الأمريكى المقدم للأمم

المتحدة والذى يعبر عن ارتباط أمريكا بتأييد إسرائيل إلى حد لم يكن يخطر على بال أكثر الناس تشاؤما .

وأما الاتحاد السوفيتى فهو يقف موقف التأييـــد الكامل لوجهة النظر العربية على أساس أن قضية العرب هى قضية تحرير بالدرجة الأولى كانت فيها الدول العربية ضحية عدوان سافر لابد أن يدان وأن ينحسر دون أن يمكن المعتدى من جنى ثمار عدوانه .

أما بريطانيا وكانت فى بداية النزاع تؤيد اسرائيل ولما تطور النزاع إلى الحرب المسلحة التى انتهت باحتلال اسرائيل لأجزاء غـير قليلة من الوطن العربى وأدى ذلك إلى غلق قنـاة السويس وأصبحت المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط مهـددة فقد تحولت بريطانيـا عن موقف التأييد الـكامل لاسرائيل وأخذت موقفا معارضا لضم اسرائيل لأى أراضى احتلتها نتيجة العدوان ولا شك أن غلق قناة السويس كان العامل الحاسم فى هذا التحول ويكفى للتدليل على ذلك ما صرح به كروسمان زعيم الأغلبية العمالية فى مجلس العموم من أن غلق قناة السويس قـد ضيع على بريطانيا كل الآثار المرجوة للاصلاحات الاقتصادية التى اتخذتها حكومة العمال فى الفترة الأخيره إذ زاد غلق القناة من تكاليف النقل وزاد من عجز ميزان المرفوعات البريطانى بمـــا يعادل مائتى مليون جنيه وهو العجز الذى أدى فى النهاية إلى تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني وما ترتب على ذلك من هزة عنيفة للسوق الدولية وقـــد انعكس هذا التحول فى المشروع البريطانى الذى تبنـاه مجلس الأمن بالإجماع والذى سنتناوله بالتحليل فيما بعد وفى الاتفاق الاخير بـين وزيرى خارجية بريطانيا والاتحاد السوفيتى على انتهاج سياسة موحدة لا نجاح مهمة يارنج ووضع جدول زمنى لتنفيذ قرار مجلس الأمن أما موقف فرنسا الديجولية فقد

تغير تماما عن موقف الجمهورية الرابعة التى كانت تربطها باسرائيل أوثق الروابط فقد أدان ديجول عدوان اسرائيل وأوقف تصدير الاسلحة إليها وهو يربط بين الحرب فى فيتنام وأزمة الشرق الأوسط ذاهبا إلى أن العدوان الأمريكى فى فيتنام هـو الذى شجع اسرائيل على شن عدوانها وأن أزمة الشرق الأوسط لن تحل إلا بعد انتهاء الحرب القذرة التى تشنها أمريكا فى فيتنام وكنتيجة لجو التهدئة الدولى الذى سيعقب ذلك وهو يرى أى ديجول أن أزمة الشرق الاوسط لن تحل إلا باتفاق الدول الأربع الكبرى وبواسطتها وقد دعا قبل تشوب الحرب إلى عقد مؤتمر قمة رباعى لبحث الأزمة والاتفاق على حل لها بمعرفة الأمم المتحدة ومازال ديجول عند هذا الرأى بعد تشوب الحرب كما بدا من تصريحاته التى أدلى بها فى مؤتمره الصحفى العاصف الذى عقد فى أواخر نوفمبر الماضى ولكن هذا الاقتراح اصطدم منذ البداية برفض الاتحاد السوفيتى المساهمة فى مثل هذه التدابير التى تتسم بنوع من الديكتاتورية تمارسه الدول الأربع الكبرى فى غياب الدول صاحبة الشأن وكان موقفه منذ البداية واضحا ومنذ سنة ١٩٥٧ اعلن فى صراحة ووضوح أن خليج العقبة مياه داخلية للدول العربية وأن تنظيم الملاحة فى المياه الداخلية حق من حقوق السيادة لتلك الدول وقد ثبت الاتحاد السوفيتى على هذا الموقف بعد العدوان .

من هذا العرض يبين أن موقف الدول الكبرى باستثناء أمريكا أصبح أقرب إلى تأييد وجهة النظر العربية .

لكل ما تقدم كان العمل العظيم الذى قامت به مصر فى مايو الماضى بتحقيق انسحاب قوات الطوارىء الدولية من أراضيها باعتبارها أثرا من آثار عدوان سنة ٥٦ كان لابد من تصفيته وكذلك إعادة فرض الحصار على خليج العقبة

باعتباره جزءا لا يتجـــزأ من القضية الفلسطينية كان له ما يبرره اقتصاديا وعسكريا وسياسيا وقانونيا وإذا كان التوفيق لم يحالفنا من الناحية العسكرية فان هذا لايبرر أن نلوم أنفسنا أو نندم على عمل حتمته تطورات الصراع العربي الاسرائيلي . أما الحرب فان الكلمة الأخيرة فيها لم تكتب بعد والمهم أن نستفيد من أخطائنا ولا نخطو خطـــوة إلا إذا كنا واثقين من تحقيق الهدف الذى نسعى إليه كما قال بحق قائدنا الرئيس جمال عبد الناصر وبقى أن نبحث وضع خليج العقبة فى ضوء التطورات الأخيرة .

« الموقف الراهن »

لم يعد النزاع قاصرا على خليج العقبة بل امتد أيضا إلى قناة السويس .فان اسرائيل بعد انتصارها الأخير تريد أن تشق طريقها عبر قناة السويس باعتبارها أقرب الطـــرق المائية التى تربط موانيها الواقعه على البحر الأبيض . حيث توجد صناعاتها الأساسية باسواق أفريقيا وجنوب شرق آسيا. فهناك تداعبها أحلام التوسع الاقتصادى وهى تستند فى محاولة فرض إرادتها إلى احتلالها للضفه الشرقية من القناةولكن الرئيس جمال عبد الناصر أعلن فى خطابه الأخير بشكل قاطع لايدع مجالا لأى شك أن اسرائيل لن تمر من قناة السويس تحت أى ظرف وأنها ستبقى مغلقـة حتى تجلو اسرائيل عن جميع الاراضى العربية التى احتلتها بعد ٥ يونيه . ونحن نملك الآن القوة القادرة على منعها من المرور فى قناة السويس باعتبار أن منعها من المرور فى قناة السويس جزء من القضية الفلسطينية مرتهن بالتسوية النهائية لهذه القضية وطالما أن أرض فلسطين لاتزال محتلة وشعبها لايزال لاجئا محروما من وطنه وأملاكه فان قناة السويس ستظل مغلقة فى وجـه اسرائيل .

ماذا إذن عن خليج العقبة ومضايق تيران وهى الان فى قبضة العدو وسفنه تستخدمها بالفعل تحت حماية قوات الاحتلال الاسرائيلية ؟

إن تحرير خليج العقبة ومضايق تيران واسترداد سيطرتنا عليها مرهون باستكمال بناء قوتنا العسكرية وقدرتنا على شن الهجوم المضاد فى الجولة الثانية لحرب يونيه والتى لامناص من نشوبها ونحن لانخفى عزمنا بل تصميمنا على تحرير الأرض المحتلة وطرد العدو الاسرائيلى بالقوة إذا لم يجل بالوسائل السلمية وحتى نستكمل القوة اللازمة لذلك فمن الغباء وقصر النظر أن نتجاهل الحلول السلمية المعروضة علينا مادامت تحقق أهدافنا كاملة. واستمرار وقف اطلاق النار لا يعنى أن الحرب انتهت ولكنه على سبيل القطع استمرار للحرب بوسائل أخرى. فما هو وضع خليج العقبة فى ضوء قرار مجلس الامة الاجماعى الذى تدور الآن المشاورات الدولية لتنفيذه وقد دعت مصر مؤتمر القمة العربى لبحث وتحديد موقف العرب منه باعتباره يمثل بداية لمرحلة جديدة فى الصراع العربى الاسرائيلى. تحاول فيها الأمم المتحدة الوصول إلى حل سلمى للازمة على أساس التوصيات والمبادىء التى تضمنها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٣ سنة ١٩٦٧ الصادر فى اجتماعه رقم ١٣٨٢ فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ وذلك عن طريق المباحثات التى سيجريها ممثل السكرتير العام فى الشرق الاوسط المعين بموجب هذا القرار واتصالاته لاستطلاع رأى الدول المعنية ومحاولة التوفيق بينها للوصول إلى حل تقبله جميع الاطراف .

ويتعين لذلك أن نبحث نص قرار مجلس الأمن باعتباره الاساس الذى ستدور حوله مشاورات وسيط الأمم المتحدة الموفد إلى الشرق الأوسط .

إن المشروع البريطانى الذى أقره مجلس الأمن بالإجماع يعلن فى فقرته الأولى أن تطبيق مبادىء الميثاق يقتضى تطبيق المبدأين التاليين :

أ ـ انسحاب القوات الاسرائيليه من أراض احتلتها فى النزاع الاخير .

« وقد صدر تفسير من الوفد البريطانى لهذا المبدأ بناء على طلب الاتحاد السوفييتى أكد أن الانسحاب يشمل جميع الأراضى المحتلة عقب عدوان ٥ يونيو وهذا يفيد أن الانسحاب يشمل شرم الشيخ ومضايق تيران » .

ب ـ أن تنهى كل الدول فى المنطقة حالة الحرب وأن تحترم وتقرر الاستقلال والسيادة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دول فى المنطقة وحقها فى أن تعيش فى سلام فى نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها .

وواضح من ترتيب الفقرتين أن إنتهاء حالة الحرب مرهون بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى التى احتلتها بحيث تبقى حالة الحرب قائمة طالما يبقى جندى اسرائيلى فى أى جزء من أجزاء الوطن العربى احتلته القوات الاسرائيلية منذ ٥ يونيه أما الفقرة الثانية ففيها يؤكد المجلس الحاجة إلى

١ ـ ضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة .

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

جـ ـ ضمان حدود كل دولة فى المنطقة واستقلالها السياسى عن طريق اجراءات من بينها انشاء مناطق منزوعة السلاح .

وواضح من بنود الفقرة الثانية أن المجلس ربط ضمان حرية الملاحة بتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين بحيث يمكن القول بأن حرية الملاحة فى خليج العقبة مرهونة ليس فقط بانتهاء حالة الحرب بل وبحل مشكلة اللاجئين وقد رأينا فيما تقدم من البحث أن حقنا فى منع مرور اسرائيل فى مياه العقبة يستند أساسا إلى قيام حالة الحرب وإلى أن مياه الخليج تعتبر مياها داخلية عربية . المرور البرىء فيها لا يسمح به لدولة أجنبية بيننا وبينها حالة حرب وارتباط حرية الملاحة بحل مشكلة اللاجئين هو أحد الأسس التى قامت عليها القضية

الفلسطينية منذ ظهرت اسرائيل كقوة مغتصبة فى قلب الوطن العربى بحيث يمكن القول بأن حالة الحرب ستبقى قائمة بين العرب واسرائيل طالما أن اللاجئين الفلسطينيين لم يستردوا حقوقهم المشروعة فى وطنهم السليب. ودون أن نتطرق إلى بحث مشكلة اللاجئين باعتبار موضوعها خارجا عن حدود بحثنا فان قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأنها تصلح أساسا لحلها وهو ما سيبحثه ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة مع الأطراف المعنية تنفيذا للفقرة الثالثه من قرار مجلس الأمن.

وخلاصه ما تقدم أن حرية الملاحة فى خليج العقبة مرهونة بانهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل وإنهاء حالة الحرب مشروط بشرطين الأول: انسحاب اسرائيل انسحابا شاملا وتاما من جميع الاراضى التى احتلتها بعد ٥ يونيو الماضى وعودتها إلى حدودها فى يوم ٤ يونيو سنة ٩٦٧.

الثانى: حل مشكلة اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة والتى تقضى بعودتهم إلى ديارهم ورد ممتلكاتهم إليهم أو تعويضهم عنها تعويضا عادلا وأعتقد أن هذا هو الحد الأدنى لما يمكن أن يقف عنده العرب وهم بصدد القيام بتسوية سلمية للأزمة الناشئة عن العدوان الاسرائيلى الأخير. وهو لا يتعارض مع مقررات مؤتمر الخرطوم والتى تلزم العرب بعدم الاعتراف باسرائيل أو الصلح معها وعدم الدخول فى مفاوضات مباشرة معها ودون التصرف على أى نحو بالقضية الفلسطينية باعتبارها ملكا لشعب فلسطين صاحب الحق الشرعى فى الكفاح من أجل استعادة وطنه السليب وتحريره من الإستعمار الصهيونى.

هل تقبل اسرائيل بهذا الحل السلمى القائم على أساس قرار مجلس الأمن الدولى ؟ قد تبدو الإجابة على هذا السؤال بالنفى أو الإيجاب رجما بالغيب ولكن المرجح أنها لن تقبل هذا الحل للاسباب الآتية:

أولا : أن اسرائيل دولة عدوانية توسعية بطبيعتها وهى لن تفلت فرصة النصر العسكرى الذى حققته فى حرب يونيه لكى تحقق بعض المكاسب الإقليمية على حساب العرب وقد أعلنت بالفعل ضم القدس العربية إليها وجعلتها عاصمة لها متحدية قرارات الأمم المتحدة كما أعلنت أنها لن تجلو عن شبه جزيرة تيران إلا إذا تمت تسوية نهائية بينها و بين العرب . ولكن حقيقة أطماع اسرائيل التوسعية تتجاوز الأراضى التى احتلتها بعد حرب يونية وهى تتصور أنها قادرة على استيعاب مزيد من الأراضى العربية خصوصا بعد أن أصبحت (اسرائيل الكبرى) هدفا رسميا لايخفيه حكامها وإذا كانت تتظاهر الآن بأنها ستقتصر على ضم القدس واحتلال شبه جزيرة تيران فذلك محاولة منها لتضليل الرأى العام العالمى عن حقيقة أطماعها التوسعية .ولكن العرب لن يقبلوا تحت أى ظرف الالتزام بقرار مجلس الأمن إلا إذا تم جلاء اسرائيل عن كل شبر من الأرض التى أحتلتها وعادت إلى حدودها قبل ٥ يونيو سنة ٦٧ .

ثانيا : أن الانباء تتردد الآن عن قرب وقوع عدوان جديد بعد أن حصلت اسرائيل على كميـــات ضخمة من الصواريخ الفرنسية والطائرات الامريكية وعادت الحشود الإسرائيلية إلى الظهور على حدود الأردن وهذا من شأنه أن يجعل احتمالات الحرب أرجح من احتمالات السلام .

ثالثا : أن اسرائيل تشعر الآن وبعد مضى عام على انتصارها أنها لاتزال بعيدة عن تحقيق أهدافها وأهداف الأستعمار الأمريكى المحرض على العدوان ومع تزايد قوة العـــرب وتصاعد الحرب الشعبية الباسلة التى يشنها الشعب الفلسطينى داخل الأرض المحتلة وإزاء إصرار العرب على عـدم الإعتراف باسرائيل ورفض التفاوض معها وخوفا من تحول ميزان القوى لصالح العرب

فان اسرائيل قد تعجل بالجولة الثانية قبل أن تستكمل الجيوش العربية استعدادها والتنسيق بين قواتها وقياداتها العسكرية والسياسية .

رابعا : زيادة عزلة اسرائيل بين دول العالم كى تتمثل فى موقف الدول الاعضاء فى مجلس الأمن من قرارضم القدس وإنحسار موجة العطف على اسرائيل فى جميع أنحاء العالم بعد أن تكشفت حقيقتها التوسعية قد يدفعها إلى مغامرة جديدة لحسم الموقف وإرغام العرب على الإستسلام . وللأسف هناك عوامل عديدة قد تشجعها على ارتكاب هذه الحماقة التى قد تؤدى إلى نشوب حرب واسعة فى المنطقة أهمها تشجيع أمريكا وتأييدها المطلق الذى تقدمه لها بدون قيــــد ولا شرط خصوصا مع اقتراب موعد إنتخابات الرئاسة وهى موسم المزايدات بين المرشحين على ارضاء اسرائيل .

ومن جهة أخرى فان تراخى الدول العربية فى وضع خطة مشتركة سياسية وعسكرية واقتصادية لاحتمالات المعركة القادمة وارتفاع أصوات الأنهزاميين من أمثال بورقيبه يقصد صدع الصف العـربى وإضعاف معنويات العرب وكذلك الإعتراض على عقد مؤتمر القمة العربى ووضع العقبات فى طريق الموقف العربى الموحد ازاء العدوان بحجة انتظار ماتسفعنه مهمة يارنج كل ذلك قد يغرى اسرائيل بالمغامرة لفرض الاستسلام على العرب .

هذه الظروف مجتمعة تجعلنا نستبعد نجاح الحل السياسى للأزمة ونقطع ونقطع بأن الحرب آتية لاريب فيها كما قال جمال عبد الناصر فى أكثر من مناسبة .

اسرائيل لن تنفذ قرار مجلس الامن إلا إذا أكرهت على ذلك إن لم يكن بالقوة المسلحة فتحت ضغطها الفعلى وهو ما يقتضينا الاستمرار فى بناء قوتنا

العسكرية على أساس أن جولة ثانية واقعة لا مفر ، ويستلزم فى نفس الوقت تعبئة الجماهير تعبئة شاملة لخوض المعركة من جميع النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية تؤهلها للقيام بدورها الفعال فى المعركة المقبلة كسند واحتياطى لقواتنا المسلحة النظامية . ولنرفع غاليا الشعار الذى طرحه المناضل جمال عبد الناصر فى خطابه التاريخى بمجلس الامة (إن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة) إن الصراع حول خليج العقبة أصبح جزءا لا يتجزأ من الصراع الشامل بين العرب واسرائيل ليس فقط حول قضية فلسطين بل حول مصير الامـــة العربية كلها . وهذا الصراع بدوره صار جزءا من الصراع بين قوى الثورة العالمية والاستعمار العالمى الذى تتزعمـــه أمريكا وتلعب اسرائيل دور كلب الحراسة فى الشرق الاوسط وإذا كان الصراع قد بدأ حول خليج العقبة فقد أمتد حتى أصبح صراعا بين قوى التقدم التى تقف إلى جانبنا وقوى الرجعية التى تطارد اسرائيل . بين قوى الثورة والثورة المضادة بحيث يمكن القول بأن أزمة الشرق الاوسط تهدد السلام العالمى بأحتمالات الدامية بين القوتين العالميتين بأكثر مما تنطوى الحرب الفيتنامية .

إن الصراع حول خليج العقبة قد فتح أبواب معركة من معارك التحرير الكبرى فى تاريخنا المعاصر واصبح واضحا اننا لن نسترد سيادتنا على مياه الخليج العـــربى إلا بالنصر النهائى على العـدو والنصر آت لاريب فيه مادمنا نطلبه ونكافح من أجله وليكن شعارنا دائمـا .

(النصر أو الموت) .

سلسلة الكتب المترجمة للطفل

من مؤلفات جريم

ابن النسر

الطفل الهندى الأحمر

ذات الحذاء الذهبي

سعد وسعيدة

يحي الأمين

الضوء الازرق

الذئب والغزلان السبعة

الغنى والفقير

الاخ والاخت

الخياط وأولاده الثلاثة

الطحان والقطة الصغيرة

الملك الضفدع

المغزل السحرى

بنت العذراء

العش الذهب

ثلاث ريشات

سلسلة الكتب المصورة والمجسمة للطفل

بحيرة البط والاوز

الارانب والفيل

حديقة الحيوان

الدجاجة الحمراء

عرائس سعاد

الاسماك غرائبها وطباعها

مغامرات أسد قصر النيل

المغامرة الكبرى

السلحفاة والارانب

حديقة الزهور

حظيرة الارانب

حظيرة الدجاج

برج الحمام

مزرعة الجاموس

راعى الغنم

الناشر
دار الشرق الأوسط للطباعة والنشر
٤ ميدان عرابي - تليفون ٣٢٨٧١ اسكندرية

الثمن ٥ قروش